

تقلبات إيرادات البترول  
وأثرها على توجهات الاستهلاك الخاص  
(دراسة قياسية مقارنة – المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين)

*Fluctuation in Oil Revenues  
And their Effects on Private Consumption*

ملخص رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد  
قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود

الأستاذة/ أمل شليان محمد الغانمي

## المقدمة

ترتكز النظرية الكنزوية على الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال بكافة مكوناته في الاقتصاد. ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي الخاص أهم محددات الطلب الكلي حيث يلعب دوراً رئيساً في اقتصاديات الدول التي يمثل فيها الاستهلاك الخاص نسبة عالية من إجمالي الطلب الكلي. وقد حظي المستهلك في دول الخليج باهتمام الحكومات وعنايتها المتمثل في الإعفاءات الكثيرة من رسوم بعض الخدمات والمرافق العامة بالإضافة إلى دعم الكثير من السلع المستوردة ليحصل عليها المستهلك بأسعار منخفضة، رغبة من هذه الدول في تحويل جزء من الإيرادات النفطية لصالح المستهلك بشكل مباشر وغير مباشر ولزيادة مستوى رفاهه وتحسين مستوى معيشتة. ولكن نظراً للتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية وبالتالي تقلب الإيرادات النفطية فقد تأثر الاستهلاك الخاص بشكل سلبي مما أدى إلى تقلبات مستمرة في الطلب الكلي.

ويرجع سبب اختيار هذه الدراسة لمقارنة السلوك الاستهلاكي للمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين اختلاف النسبة التي يشكلها القطاع النفطي والقطاع غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي للدولتين، حيث كانت هذه النسبة في عام 2003م (32.2٪، 28.7٪) على التوالي، واختلاف مصادر توليد الدخل بينهما بناء على النسبة التي يشكلها القطاع غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي التي بلغت (67.8٪ و 71.2٪) للدولتين على التوالي لعام 2003م، مما يساعد في فهم مدى تأثير المتغيرات المختارة ويخدم الغرض الأساسي لهذه الدراسة.

## مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة فحص مدى تأثير بعض العوامل المختارة على الاستهلاك الخاص في المملكة العربية السعودية وفي مملكة البحرين باعتبار أن الأولى دولة نفطية تحتل إيراداتها النفطية المركز الأهم بين بنود إجمالي الناتج المحلي والثانية دولة غير نفطية لا يعتمد اقتصادها على النفط بشكل مباشر، و من ثم مقارنة الإيرادات النفطية في الدولتين واستنتاج درجة تأثير الدخل النفطي على الاستهلاك الخاص. وذلك باستخدام أساليب قياسية تساعد أصحاب القرار في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

## أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من نسبة النمو العالية للاستهلاك في معظم الدول النامية، وبالأخص الدول الخليجية ذات الإنتاج النفطي والانفتاح الاقتصادي في التعامل مع العالم الخارجي الأمر الذي يعمل على زيادة الاعتماد على الواردات و بالتالي الضغط على ميزان المدفوعات مما قد يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار خصوصاً إذا تزامن مع ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية. وتأتي أيضاً من الآثار التي قد تسببها التقلبات في الاستهلاك الخاص على الطلب الكلي ومكوناته الأخرى.

## أهداف البحث:

### ( أ ) الهدف العام:

يتمثل الهدف العام للدراسة في دراسة الاستهلاك الخاص وبعض العوامل المؤثرة فيه في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وإيجاد العلاقات السلوكية والتكاملية، ومن ثم استخلاص التوصيات المقترحة لاستقرار الاستهلاك والاستفادة منه.

### (ب) أهداف نوعية:

تتمثل في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تحول الدخل النفطي للمملكة من دخل طارئ إلى دائم يؤثر على استهلاك الفرد؟!
- وما مدى تأثير التذبذب الحاصل في الإيرادات النفطية على مستوى الاستهلاك الخاص؟!

## منهج البحث:

يتصف منهج الدراسة المطبق بأنه منهج وصفي وقياسي، حيث يستخدم هذا البحث نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وسيتم تحليل التباين ودوال نبضات الاستجابة لمعرفة مدى تأثير الإيرادات النفطية على الاستهلاك الخاص وذلك بعد تحليل وتحديد درجة التكامل ومن ثم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك الخاص وأهم محدداته في الدولتين باستخدام اختبار التكامل المشترك.

## خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مقدمة عامة للبحث.

**الفصل الثاني:** "واقع الإنجازات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين" بهدف تحليل المؤشرات الاقتصادية الخاصة لكل دولة من أجل تقييم الأداء الاقتصادي لكلتا الدولتين.

**الفصل الثالث:** "الدراسات السابقة وماهية الاستهلاك" يبدأ هذا الفصل بتعريف الاستهلاك ومن ثم التطرق لأهم النظريات الاستهلاكية ومحاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه. وبعد هذا المدخل النظري يتم استعراض الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع الاستهلاك الخاص وإلقاء الضوء على أهم النتائج التي توصلت إليها.

**الفصل الرابع:** "الإطار النظري ومنهجية الدراسة" يتم فيه عرض النموذج القياسي المستخدم لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على دالة الاستهلاك الخاص.

**الفصل الخامس:** النتائج القياسية و تحليلها.

**الفصل السادس:** يعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات.

## **مقارنة موجزة لأهم المؤشرات في الاقتصاد السعودي واقتصاد البحرين:**

يمكن إبراز أهم الاختلافات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

### **عدد السكان:**

المستهلك هو عصب النشاط الاقتصادي وزيادة عدد السكان يعني زيادة عدد المستهلكين الذين يشكلون زيادة في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات الصحية والتعليمية لإشباع الحاجات الإنسانية<sup>١</sup>.

وقد شكل سكان المملكة العربية السعودية البالغ (22009.5) مليون نسمة حوالي (71٪) من إجمالي سكان دول المجلس لعام (2000م) فيما شكل سكان مملكة البحرين البالغ (637.6) ألف نسمة (2٪) فقط من إجمالي سكان دول المجلس مما يدل على الفرق الكبير في عدد السكان للمملكتين، وما يترتب على ذلك من فوارق أخرى تتعلق بحجم القوى العاملة وحجم البطالة وحجم الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي سيترتب عليه اختلاف الإنفاق في كلتا الدولتين بسبب اختلاف القدرة الشرائية للأفراد.

### **القطاع النفطي:**

بلغ متوسط القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٠، ١٩٩٥، ١٩٩٠، ١٩٨٥، ١٩٨٠، ١٩٧٥) (37٪) من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر هذه

---

١ الصباغ، زهير (1982م)، (نظرة سلوكية إلى سلوك المستهلك)، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة علمية سنوية، العدد (267).

النسبة عالية عند مقارنتها بما يشكله هذا القطاع في مملكة البحرين في نفس الفترة وهي نسبة لا تتجاوز في المتوسط الـ (12%) من إجمالي الناتج البحريني.

وهذا الأمر يبدو طبيعياً عندما نعرف أن إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط قد بلغ في المتوسط للسنوات الأخيرة (7904) ألف برميل يومياً في الوقت الذي يتراوح فيه إنتاج مملكة البحرين بين (37 و 38) ألف برميل يومياً فقط لنفس الفترة.

ويرجع السبب في الإنتاج الكبير للمملكة العربية السعودية للنفط هو ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي لها حيث وصل إلى (263.50) بليون برميل في نهاية عام 1999م بينما وصل هذا الرقم في مملكة البحرين لنفس العام إلى (0.15) بليون برميل.

وهكذا يتضح لنا طبيعة الاقتصاد السعودي النفطية الذي يعتبر فيه النفط المورد الرئيسي للثروة الاقتصادية وذلك بعكس الاقتصاد البحريني الذي لا يمكن اعتباره اقتصاد نفطي خصوصاً عند مقارنته باقتصاد المملكة العربية السعودية.<sup>٢</sup>

## القطاع غير النفطي:

كما يمكن وصف الاقتصاد السعودي بأنه اقتصاد نفطي فإنه يمكن وصف الاقتصاد البحريني بأنه اقتصاد قطاع خاص، وذلك بناءً على النسبة التي يشكلها القطاع الخاص من إجمالي الناتج البحريني التي تبلغ في المتوسط (81%) في السنوات السابقة فيما شكلت هذه النسبة (66%) من إجمالي الناتج السعودي.

## نمط الاستهلاك:

يكون الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومي النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق للدولتين، حيث كان متوسط هذه النسبة للفترة السابقة متقاربة للدولتين بلغت حوالي (56%) لمملكة البحرين و (61%) للمملكة العربية السعودية. وقد كان للاستهلاك الخاص النصيب الأكبر من هذه القيمة بنسبة (35%) لكلا الدولتين، فيما شكل الاستهلاك الحكومي النسبة المتبقية من كليهما. وهكذا تتضح أهمية الاستهلاك الخاص من خلال الحجم الكبير الذي يحتله في إجمالي إنفاق الدولتين.

## معنى لاستهلاك وأهم الـوامل المؤثرة ليه:

"الاستهلاك هو الاستعمال النهائي للسلع أو الخدمات لاشباع حاجة"<sup>٣</sup>، "وتعرف دالة الاستهلاك بأنها علاقة تربط بين حجم الاستهلاك النهائي والعوامل التي تحدد مستواه وتفسر تغيره"<sup>٤</sup>. ويوجد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قرارات الأفراد في الاستهلاك ومن هذه العوامل:

٢ ((النشرة الاقتصادية))، مصدر سابق.

٣ حردان، طاهر حيدر (1997م)، ((مبادئ الاقتصاد))، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ص ص ٢٥ - ٣٨.

٤ الكسواني، ممدوح الخطيب (1994)، (دالة الاستهلاك في الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العددان (37، 38).

١. التغيرات في الدخل تؤثر على الاستهلاك فزيادة الدخل تزيد الاستهلاك وانخفاضه يؤثر سلباً على الاستهلاك.
٢. السعر فالكمية المطلوبة تزداد بانخفاض السعر وتقل بارتفاع السعر.
٣. أذواق المستهلكين حيث يؤدي تغير أذواق المستهلكين إلى تغير مقدار انفاقهم على الاستهلاك.
٤. الأرباح والخسائر الرأس مالية نتيجة ازدياد أو نقص قيمة أصول الأفراد، حيث من المحتمل أن يؤثر التغير في ثروات الأفراد على الرغبة في الاستهلاك، فتزداد الرغبة في الاستهلاك بزيادة ثروة الأفراد وتقل بانخفاضها.
٥. السياسة المالية والضريبية لها أثرها على قرارات الاستهلاك أيضاً.
٦. سعر الفائدة، فهناك علاقة أكيدة بين المدخرات وسعر الفائدة، وحيث أن الدخل يتكون من الاستهلاك والادخار فإن تغير سعر الفائدة الذي يؤثر على حجم المدخرات لا بد أيضاً أن يؤثر على الاستهلاك طالما أن حجم الدخل محدود. فبافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤثر إنخفاض سعر الفائدة على الإستهلاك في الفترة الحالية بالزيادة و على الاستهلاك في المستقبل بالنقصان، و العكس في حالة ارتفاعه.

وهناك نوعية أخرى من العوامل تتعلق بالناحية الشخصية والنفسية للفرد من حيث رغبته في الانفاق على الاستهلاك والمتغيرات البيئية المحيطة به، والمتغيرات الاجتماعية المشتملة على الأسرة والعادات والتقاليد وغيرها العديد من العوامل المختلفة التي تتداخل في ما بينها وتؤثر على سلوك المستهلك وقراراته الشرائية.

## النموذج المستخدم في البحث:

يعتمد نموذج الدراسة على الأسس النظرية لفرضيات الاستهلاك المختلفة ومختلف الدراسات التطبيقية السابقة (Albazai, 1991)، (Asseery, 1997)، (الكسواني، 1994)، (الحكمي، 1997)، (طلب، 1999)، الحوشان (2002). وينطلق من نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد Vector Out regression (VAR) الذي يتكون من نظام المعادلات التي تعامل بشكل متماثل. حيث أن كل متغير في النظام يمثل على شكل دالة في نفسه ودالة في كل المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء محددة.

هذا النموذج هو في الحقيقة صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن. ويمكن تمثيله على الشكل التالي:

$$A(L)Z_t = U_t ; \quad (1)$$

$$A(o) = I ;$$

$$U_t \quad (o, \Sigma u )$$

حيث أن:

---

٥ بولون، فريدريك. ترجمة شمس الدين، عبد الأمير (1991م)، ((الاقتصاد العام))، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

$$A(L) = \text{مصفوفة متعددة الحدود من معامل الإبطاء } L.$$

$$Z_t = \text{متجه } (n \times 1) \text{ من المتغيرات في النظام.}$$

$$U_t = \text{متجه } (n \times 1) \text{ من المتغيرات العشوائية.}$$

$$\Sigma_u = \text{وهي مصفوفة غير قطرية}$$

$$I = \text{مصفوفة الوحدة.}$$

ويفترض أن تكون المتغيرات في النظام ساكنة أو مستقرة (Stationary).

ومن المعادلة (1) يمكن الحصول على متجه المتوسطات المتحركة لمتغيرات النظام (Moving  
: Overage Representation)

$$Z_t = C(L)U_t ; \quad (2)$$

حيث أن:

$$C(L) = A(L)^{-1};$$

$$C(0) = I$$

$C(L)$  تعطي تأثير المتغيرات العشوائية على المتغيرات في  $Z_t$ . ولكن هذه المتغيرات العشوائية مترابطة بشكل متزامن، أي أن التغيرات المتزامن فيما بينها لا يساوي الصفر.

لذلك لا يمكن أن نعزو أي صدمة للنظام لأي متغير من المتغيرات في النظام على حدة، حيث أن هذه المتغيرات العشوائية بينها عناصر مشتركة تؤثر على أكثر من متغير في نفس الوقت.

وللتخلص من الارتباط المتزامن بين هذه المتغيرات العشوائية نفترض أن بناء النظام في المعادلة (1) لها هيكل تراجعي (Recursive Structure).

ويفترض النظام ذو الهيكل التراجعي ترتيباً معيناً للمعادلات بحيث أن المتغير الأول لا يتأثر بشكل متزامن بأي صدمة للمتغيرات الأخرى بينما المتغير الثاني يتأثر فقط بالصدمة للمتغير الأول، والمتغير الثالث يتأثر بالصدمة للمتغيرين الأول والثاني السابقين عليه، وهكذا.

وهذا ما يعرف بتحليل كلوسكي (Decomposition Choleski) الذي يقوم على أساس وجود مصفوفة سفلى  $B(0)$ ، عناصرها على القطر الرئيسي تساوي (1) بحيث أن:

$$U_t = B(0)e_t \quad (3)$$

أو

$$e_t = B(0)^{-1}u_t$$

و

$$e_t = B(0)^{-1}\Sigma_u \quad B(0) = I$$

مع ملاحظة أن  $I$  = مصفوفة الوحدة.

وهكذا من المعادلة (2) نحصل على:

$$\begin{aligned}
Z_t &= C(L)B(0)e_t \\
&= C(L)B(0)B(0)^{-1}u_t \\
&= B(L)e_t
\end{aligned} \tag{4}$$

حيث أن  $B(0) \neq I$

وهكذا تصبح المتغيرات العشوائية  $e_t$  غير مترابطة تزامنياً وتمثل الصدمات الهيكلية للنظام، وذلك عن طريق تقدير  $B(L)$  أو  $B(0)$ . مع ملاحظة أن  $B(L)$  و  $C(L)$  ما هي إلا فترات إبطاء متعددة الحدود التي يتم الحصول عليها من تقديرات الصيغة المختصرة لـ VAR.

ومن تقدير VAR بالصيغة المختزلة فإننا نحصل على مصفوفة التباين للمتغيرات العشوائية  $e_t$ . وهي

تحتوي على  $\left(\frac{n^2 + n}{2}\right)$  عناصر مستقلة معروفة لأن  $e_t$  مصفوفة متماثلة.

ومن ناحية أخرى فإن  $B(0)$  مصفوفة مثلثة سفلى عناصرها على القطر الرئيسي مساوية للواحد، لذلك

فهي تحتوي على  $\left(\frac{n^2 + n}{2}\right)$  عناصر غير معروفة تحتاج لتقديرها لنتمكن من تحديد الصدمات

الهيكلية للنظام بشكل محدد. وهذا هو الشرط الضروري لتعريف النظام.

وهكذا، وبافتراض أن النظام ذو طبيعة تراجعية فإن تحليل كلوسكي يفرض قيوداً، بحيث أن النظام

يحقق الشرط السابق ويكون معرفاً بالضبط.

### المتغيرات الاقتصادية تحت الدراسة:

لدراسة تأثير الإيرادات النفطية على الاستهلاك الخاص، تستخدم هذه الدراسة نموذج مكون من 5

متغيرات: الإيرادات النفطية الحقيقية (roilr)، عرض النقود (rm3)، دخل القطاع غير النفطي

الحقيقي (rmony)، أسعار الفائدة (i)، الاستهلاك الخاص الحقيقي (rcons).

### نتائج البحث:

#### نتائج الجانب النظري التحليلي:

(١) بالرغم من التوافق الظاهري لاقتصاد دولتين خليجيتين مثل المملكة العربية السعودية ومملكة

البحرين، إلا أن هناك تفاوتاً نوعياً بين اقتصاد الدولتين.

(٢) ارتفاع النسبة التي يشكلها القطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي السعودي بالرغم من

الجهود المبذولة لتخفيضها، وخاصة عند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في مملكة البحرين.

(٣) تشير النتيجة السابقة إلى ارتباط اقتصاد المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بالاقتصاد

العالمي ولكن اعتماد الأولى بنسبة أكبر من الأخرى على الإيرادات النفطية في تمويل الجزء

الأكبر من الدخل القومي جعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط تبعاً للأوضاع الاقتصادية

والسياسية في العالم.

(٤) إن ما سبق التوصل إليه يتبعه مزيد من التقلب في حصيلة الصادرات والواردات وحجم

الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي. وقد كان الاستهلاك الخاص السعودي أكثر عرضة

للتقلبات في الإيرادات النفطية، في حين اتسم الاستهلاك في مملكة البحرين بالاستقرار نسبياً لاعتماده على الدخل غير النفطي.

(٥) أن فترة الانتعاش الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين التي أدت إلى زيادة الدخل الفردية ساهمت في تنوع النمط الاستهلاكي حيث لم يعد التركيز على المواد الغذائية فقط بل أصبح الاستهلاك يتجه أيضاً إلى السلع الكمالية الأمر الذي يزيد من الاعتماد على الاقتصاد العالمي خاصة الدول الصناعية التي تعد مصدراً رئيساً لتوفير هذه السلع.

## نتائج 1 انب ا قياسي:

يمكن تلخيص أهم النتائج التطبيقية للبحث كما يلي:

- (١) أثبتت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة في حالة المملكة العربية السعودية وحالة مملكة البحرين احتواء المتغيرات الاقتصادية تحت الدراسة بقيمتها الثابتة على جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة في المستوى في حين تصبح هذه المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى.
- (٢) أكدت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستهلاك الخاص وأهم محدداته في الدولتين.
- (٣) بينت نتائج التحليل لدالة الاستهلاك الخاص معنوية معظم معالم المقدرات المدرجة في نموذج المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين باستثناء معدل الفائدة في الدولتين والإيرادات النفطية في حالة مملكة البحرين، الأمر الذي يعني أن اقتصاد مملكة البحرين غير نفطي وخاصة عند مقارنته باقتصاد المملكة العربية السعودية النفطي.
- (٤) ارتفاع قيمة معامل دخل القطاع الخاص مقارنة بباقي المتغيرات المتضمنة في نموذج السعودية، وارتفاع قيمة معامل عرض النقود مقارنة بباقي المتغيرات في نموذج البحرين. وهذا يعني ارتفاع حساسية التغير في الاستهلاك الخاص السعودي للتغير في دخل القطاع الخاص الغير نفطي وأيضاً ارتفاع حساسية التغير في الاستهلاك الخاص البحريني لتغيرات عرض النقود.
- (٥) أن انفتاح مملكة البحرين الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها جعل التغير في عرض النقود يؤثر بدرجة أكبر من باقي المتغيرات على الاستهلاك.
- (٦) جاءت نتائج تحليل التباين للمملكة العربية السعودية لتوضح أهمية عرض النقود في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص خاصة في الأجل الطويل.
- (٧) كما وتدلل النتيجة السابقة على تحول دخل قطاع النفط من دخل يوصف بأنه دخل طارئ (لا ينظر إليه على أنه قناة من قنوات الدخل التي تؤثر على الاستهلاك الخاص بسبب سيطرة الحكومة عليه) إلى دخل يوصف بأنه دائم حيث أنه في الأجل الطويل يصبح جزءاً من الدخل يزيد الاعتماد عليه لسد حاجات الاستهلاك.



- (٨) بينت نتائج تحليل التباين ودوال نبضات الاستجابة في مملكة البحرين الأهمية العالية التي يحتلها الاستهلاك الخاص في التأثير على نفسه في الأجل الطويل.
- (٩) نلاحظ الفرق بين الاقتصاد السعودي ونظيره البحريني من خلال أن الدخل غير النفطي له أثر أكبر في الأجل القصير منه في الأجل الطويل على الاستهلاك الخاص في الاقتصاد السعودي بينما يكون عرض النقود له أثر أكبر في الأجل الطويل. أما في الاقتصاد البحريني فنلاحظ انخفاض أثر الدخل غير النفطي وعرض النقود في الأجل الطويل، أما الإيرادات النفطية فلها سلوك مشابه في الدولتين محل البحث، حيث يكون لها الأثر الأكبر في الأجل القصير ثم يتناقص في الأجل الطويل. وهذا راجع إلى الأثر غير المباشر لهذا المتغير في الدولتين محل البحث وبالإضافة إلى التذبذب الحاد فيه. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية أكبر من مملكة البحرين في الأجل الطويل. الأمر الذي يعني اختلاف درجة الاعتماد على دخل قطاع النفط في كلا الدولتين مع مرور الزمن. وهذه النتيجة منطقية كذلك وتتفق مع ما هو متوقع نظراً لاختلاف الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في الدولتين

## توصيا البحث:

- في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات المرتبطة بنطاق البحث والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار لدى صانعي السياسات الاقتصادية في الدولتين محل الدراسة وهي على النحو التالي:
- (١) إن اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها مع مرور الزمن يؤكد على أهمية سياسات تنويع الدخل وزيادة فعالية التوجيه الأمثل للموارد المتاحة نحو القطاعات الإنتاجية بما يضمن نمو مستقر في دخول القطاعات غير النفطية. ومحاولة ربط الاستهلاك الخاص بمصادر للدخل تكون أكثر استقراراً من قطاع النفط من أجل الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك بعيداً عن تقلبات قطاع النفط.
- (٢) إن اعتماد الاستهلاك الخاص في المملكة العربية السعودية على عرض النقود يعني العمل على محاولة تبني السياسات الهادفة إلى العمل على استقرار هذا المتغير للتخفيف من التآرجح الحاصل في الإنفاق الاستهلاكي الخاص..